

Distr.: General
13 April 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١

جنيف، ٤-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

الحالة الاقتصادية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا: أوروبا وأمريكا الشمالية ورابطة الدول المستقلة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١

موجز

من بين مناطق اللجان الإقليمية الخمس التي حددتها الأمم المتحدة، كانت منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أشدها تأثراً بالأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة. فقد انخفض معدل نموها الحقيقي من ٣,٢ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٠,٩ في المائة في عام ٢٠٠٨، وإلى ناقص ٣,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩، ثم استرد عافيته وبلغ ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٠. غير أن تسعة اقتصادات، أو نحو سدس المنطقة، ظلت تشكو معدل نمو سلبي في عام ٢٠١٠. ويتوقع الآن أن يبلغ معدل النمو ٢,٨ في المائة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. وجراء الأزمة، ارتفعت مستويات الديون السيادية بشكل ملحوظ في عدد من اقتصادات المنطقة، وأصبحت مشكلة مطروحة، وقد أدى هذا الأمر إلى اتخاذ إجراءات للتصحيح المالي قبل أوانها، وهو ما أضر الانتعاش وأضعفه. ففي العديد من الاقتصادات (باستثناء أمريكا الشمالية)، لا يزال الناتج المحلي الإجمالي دون مستويات ما قبل الأزمة.

* E/2010/100



ولا تزال معدلات البطالة مرتفعة في معظم الاقتصادات المتقدمة في المنطقة، وبدأت معدلات التضخم تتجاوز النسب التي حددها البنوك المركزية.

وقد ظلت حصة منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا تمثل طوال ما يزيد عن قرن أكثر من نصف الناتج الاقتصادي العالمي (المتحسب على أساس تعادل القوة الشرائية). غير أن حصتها تراجعت في الآونة الأخيرة إلى دون الخمسين في المائة نتيجة لزيادة سرعة نمو الاقتصادات النامية. وحتى ماض ليس أبعد من عام ٢٠٠٠، كانت حصة بلدان الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية تمثل في حالة كل منهما أكثر من ربع الناتج العالمي، وكانت حصة الاقتصادات الأوروبية الناشئة من شرق أوروبا وجنوب شرقي آسيا، والقوقاز، وآسيا الوسطى ٥ في المائة. وقد تراجعت الآن الحصة العالمية للاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية وأصبحت تزيد قليلا على الخمس في حالة كل منهما، بينما ارتفعت حصة الاقتصادات الأوروبية الناشئة إلى ٦ في المائة. ومن المتوقع أن يستمر تراجع حصة منطقة اللجنة في الناتج العالمي في العقد القادم، حيث إن كلا من معدل نمو السكان ونصيب الفرد من الدخل يقلان من المتوسط العالمي.

أولا - منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا من منظور عالمي

١ - لا تزال منطقة اللجنة، المؤلفة من ٥٦ دولة عضوا تتسم بتنوعها الكبير نسبيا. ورغم أنها تضم معظم اقتصادات العالم المتقدمة، فإن نصيب الفرد من الدخل في ٢٦ من دولها الأعضاء (أي النصف تقريبا) قل بمقدار الضعف عن المتوسط العالمي، في حين يقل عن المتوسط العالمي في ١٢ من هذه الدول، ويقل عنه في خمس دول أخرى بمقدار النصف. وتصنف تسعة من اقتصاداتها ضمن مجموعة الأمم المتحدة للدول الأعضاء النامية غير الساحلية.

٢ - وفي العقد الأولين بعد الحرب العالمية الثانية، ارتفع نمو بلدان أوروبا الغربية والاتحاد السوفياتي بأسرع مما ارتفع في الولايات المتحدة، ومن ثم، فقد كان هناك في هذه المناطق بعض التقارب في نصيب الفرد من الدخل. وفي بداية عقد السبعينات، بلغ نصيب الفرد من الدخل في أوروبا الغربية حوالي ٧٠ في المائة من مثيله في الولايات المتحدة في حين بلغ في الاتحاد السوفياتي حوالي ٣٥ في المائة من مثيله في الولايات المتحدة، أي نصف مثيله في أوروبا الغربية. غير أنه لم يعد هناك منذ عام ١٩٧٢ أي تقارب آخر في نصيب الفرد من الدخل في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، بينما انخفض متوسط الدخل في دول الاتحاد السوفياتي السابق إلى ما لا يمثل سوى ربع مثيله في الولايات المتحدة وثلث مثيله في أوروبا الغربية. لذا، لم يكن هناك على مدى السنوات الـ ٤٠ الماضية أي تقارب في نصيب الفرد من الدخل، بل وكانت هناك في الواقع بعض الاختلافات الإضافية في المستويات المعيشية بين المناطق الجغرافية الرئيسية دون الإقليمية الثلاث لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٣ - وفي عام ٢٠٠٨، بلغت قيمة واردات اقتصادات اللجنة الاقتصادية لأوروبا ما مقداره ٩,٧ تريليون دولار، وبلغت قيمة صادراتها ٨,٩ تريليون دولار؛ وبلغت نسبة وارداتها إلى الواردات العالمية ٦٠,٦ في المائة ونسبة صادراتها إلى الصادرات العالمية ٥٦,٠ في المائة (استنادا إلى بيانات عام ٢٠٠٨، لأن بيانات عام ٢٠٠٩ شوهتها أوجه التراجع الملحوظ التي نشأت في معدلات التجارة لأسباب ترتبط بالأزمة الاقتصادية العالمية). وكانت الحصص العالمية بحسب المناطق دون الإقليمية الجغرافية الرئيسية لمنطقة اللجنة كما يلي: أمريكا الشمالية ١٦,١ في المائة من الواردات و ١١,١ في المائة من الصادرات، وأوروبا (بما في ذلك جنوب شرق أوروبا وتركيا وإسرائيل) ٤١,٦ في المائة من الواردات و ٤٠,٤ في المائة من الصادرات، ورابطة الدول المستقلة زائدا جورجيا ٢,٩ في المائة من الواردات و ٤,٥ في المائة من الصادرات.

٤ - وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، كان معدل النمو في الاقتصادات المتقدمة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بطيئا نسبيا مقارنة بما كان عليه في مناطق العالم الأخرى، بل ومع ما كان عليه في تلك الاقتصادات أثناء مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ففي العديد من هذه الاقتصادات، ازدادت أوجه عدم المساواة من حيث الدخل وتوزيع الثروة؛ وهو ما يتبدى بخاصة في دخل الأثرياء جدا الذي أصبح يفوق كثيرا الدخل المتوسط. وهكذا، شهدت النماذج الاقتصادية لهذه الاقتصادات صعوبة في توليد معدلات نمو قوية مع المحافظة على مستوى المساواة أو تعزيزه. غير أن مستويات الدخل والمساواة في الكثير من اقتصادات أوروبا الغربية، هي من بين أعلى المعدلات في العالم، ولا سيما في الدول الاسكندنافية.

٥ - ورافقت الزيادة العامة في مستوى عدم المساواة في الدخل بين اقتصادات منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا زيادة عامة في عدم المساواة بين أقاليم بلدان المنطقة. ويبدو أن الأزمة زادت من تفاقم الفروق في الدخل بين إقليم وآخر؛ فقد ارتفع على سبيل المثال في الولايات المتحدة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ في عدة ولايات، ولكنه انخفض بنسبة تزيد على ١٠ في المائة في ولايتين، هما مينشيغان ونيفاذا. وقد تبلورت اتجاهات مماثلة في العديد من اقتصادات منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. أما في الاقتصادات الأوروبية الناشئة، فإنه توجد بين أقاليمها الداخلية فروق كبيرة في مستويات الدخل وفي المقاييس الأعم كالفروق في مؤشرات التنمية البشرية، على سبيل المثال بين مناطق الحضر، وبخاصة العواصم، وبين المحافظات الريفية، والفروق القائمة في أوكرانيا بين منطقتي الشرق والغرب. ومن الحالات الملحوظة التي تشد عن هذا الاتجاه المتمثل في ازدياد التفاوت على الصعيد الإقليمي على المدى الطويل، التقارب في مستويات الدخل في منطقتي غربي ألمانيا وشرقها وفي منطقتي شمال إيطاليا وجنوبها.

٦ - ومن الاعتبارات الهامة في تقييم السياسات الاقتصادية الوطنية، مدى نجاح الاستفادة من الدخل الوطني للبلد في تعزيز الرفاه الاقتصادي لسكانه. والرفاه الاقتصادي يظل مفهوما معياريا ولكن العامل الأهم لتحديد مستوى هذا الرفاه الاقتصادي إنما يتمثل، وفقا للمتعرف عليه عموما، في نصيب الفرد من الدخل القومي. ومن الاعتبارات الأخرى، أن يكون مستوى الدخل عاليا إلى حد ما، وأن تتوافر المساواة بين الجنسين وفيما بين الأعراق، وأن تكون المستويات عالية في مجالات التعليم والترفيه والرعاية الصحية (بما في ذلك العمر المتوقع عند الولادة). وقد بذلت محاولات عديدة لقياس الرفاه الاقتصادي كميًا شملت استخدام دليل تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية. وعموما، فقد خلصت هذه الدراسات إلى أن الاقتصادات المتقدمة ذات الدخل المرتفع في منطقة اللجنة، وبخاصة الاقتصادات الاسكندنافية، هي التي حققت أعلى مستويات الرفاه الاقتصادي. وبعد وضع

نصيب الفرد من الدخل في الحسبان، يتضح عموماً أن للدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي والاقتصادات الأوروبية الناشئة مستويات عالية من الرفاه الاقتصادي. غير أن المفارقة تكمن نوعاً ما في أن الدراسات الاستقصائية التي طلبت من سكان هذه البلدان ذات الاقتصادات الناشئة تقييم مدى شعورهم بالسعادة خلصت إلى أن أداء تلك الاقتصادات كان سيئاً بعد أن أخذ في الحسبان نصيب الفرد من الدخل.

٧ - وتشكل الاقتصادات المتقدمة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا المصادر العالمية الرئيسية للاستثمار الخارجي الأجنبي المباشر. فهي تمثل ١,٥ تريليون دولار تقريباً من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم في عام ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٩، انخفض إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من منطقة اللجنة بمقدار النصف تقريباً حيث نزل إلى ٧٨٠ بليون دولار تقريباً. وهناك ضمن أول عشرين مصدراً للاستثمار الأجنبي المباشر ١٥ من اقتصادات منطقة اللجنة. والولايات المتحدة هي أكبر هذه المصادر في العالم تليها فرنسا. وبالإضافة إلى ذلك، يشكل الاتحاد الروسي مصدراً رئيسياً من مصادر هذا الاستثمار بالنظر إلى حجم التدفقات التي خرجت منه في السنوات القليلة الماضية ومستوى أرصدها الموجودة بحوزته، ويضاهي حجم الاستثمار الروسي الأجنبي المباشر الخارجي حجم مثيله الصيني. وكانت اقتصادات منطقة اللجنة وجهة لما مجموعه ١,١ تريليون دولار تقريباً من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٨، وهو ما يمثل أكثر من ٦١ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. والولايات المتحدة هي أكبر متلق لهذه التدفقات؛ وروسيا هي ثاني أكبر متلق بعد الصين في البلدان ذات الاقتصادات الناشئة. وعموماً، فقد كانت منطقة اللجنة مستثمراً صافياً للاستثمار الأجنبي المباشر (التدفقات المتجهة إلى الخارج تزيد عن التدفقات القادمة إلى الداخل)، وهي قدمت إلى بقية العالم في عام ٢٠٠٨ قرابة ٤٠٠ مليار دولار من صافي الاستثمار الأجنبي المباشر. غير أن الاقتصادات الأوروبية الناشئة هي متلق صافٍ للاستثمار الأجنبي المباشر (التدفقات الوافدة إلى الداخل تزيد عن التدفقات المتجهة إلى الخارج) حيث إن مجموع تدفقات هذا الاستثمار القادمة إلى الداخل تزيد بمقدار الضعف تقريباً عن مجموع التدفقات المتجهة إلى الخارج.

ثانياً - الأزمة الاقتصادية والمالية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٨ - انخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي (المحتسب على أساس تعادل القوة الشرائية) بنسبة ٠,٨ في المائة في عام ٢٠٠٩؛ وتأثرت الاقتصادات المتقدمة (أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان) سلباً على الرغم من أن عدداً كبيراً من بلدان العالم النامية/الناشئة (وخاصة

في آسيا) تجنب إلى حد بعيد أسوأ ما في الأزمة، واستطاع أن يحافظ على معدل اقتصادي معقول وإن كان متدنياً. غير أن هذا الأمر لم يكن هو حال الاقتصادات الأوروبية الناشئة ولا الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي التي كانت أشد مناطق العالم تأثراً.

٩ - ومن بين المناطق دون الإقليمية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا (أوروبا الغربية والوسطى - بما في ذلك كل من الاتحاد الأوروبي، وأمريكا الشمالية والاقتصادات الأوروبية الناشئة)، كان الانخفاض الأكبر في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الأوروبية الناشئة سواء من حيث مستواها الفعلي في عام ٢٠٠٩ الذي كان ٦,٢ في المائة أو من حيث الانخفاض الناشئ عن التجربة التاريخية التي استجرت في الآونة الأخيرة، ونزل معدل النمو في عام ٢٠٠٩ إلى ١٣,٨ نقطة مئوية تحت متوسطه في السنوات الخمس الممتدة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٧. وكان معدل نمو أوروبا الغربية والوسطى ٤,٠ في المائة في عام ٢٠٠٩، وهو ما مثل تغييراً قدره ٦,٦ نقاط مئوية عما كان عليه في الفترة الممتدة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧. وكانت أمريكا الشمالية أقل المناطق دون الإقليمية لمنطقة اللجنة تأثراً حيث كان معدل نموها في عام ٢٠٠٩ ناقص ٢,٦ في المائة، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٥,٤ نقاط مئوية عن متوسطه في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٧. ورغم أن منطقة الاقتصادات الناشئة دون الإقليمية هي أكثر المناطق دون الإقليمية تأثراً في منطقة اللجنة، فقد كانت لثماني منها معدلات نمو إيجابية في عام ٢٠٠٩؛ وكانت إسرائيل وبولندا والاقتصادان الوحيدان المتبقيان في منطقة اللجنة اللذان كانا معدل نموها إيجابياً في عام ٢٠٠٩.

١٠ - وعلى الرغم من شدة الصدمة المالية، وشدة السياسة النقدية والمالية التي تم اللجوء إليها، فإن الذي سمح باحتواء الأزمة، هو المستوى العالي نسبياً من التعاون فيما بين حكومات بلدان المنطقة والمساعدة التي قدمتها المؤسسات المالية الدولية والإقليمية. ولولا هذه الاستجابات السياساتية غير المسبوقه وغير العادية تماماً، لكانت المنطقة قد تردت، حسب كل التوقعات، في كساد كبير مماثل لما وقع في الثلاثينات. فقد كان رد الفعل التلقائي لشبكات الأمان الاجتماعي المتطورة إلى حد بعيد أن تعمل من أجل إعادة الاستقرار، وهو ما ساعد على المحافظة على مستويات الدخل القومي والحد من التكاليف البشرية والاجتماعية للأزمة.

١١ - وخلال الأزمة، نفذت الولايات المتحدة سياسات وسعت الكتلة النقدية والمالية على نحو أشد حزماً مما فعلت الدول الأوروبية، فهي خفضت أسعار الفائدة بقدر أكبر وعلى نحو أسرع، وكان عجزها المالي أكبر. وكانت هناك أسباب عديدة تكمن وراء ذلك، غير أن

أهمها هو أن الآثار الاجتماعية لارتفاع معدلات البطالة كانت أكبر في الولايات المتحدة مما كانت عليه في أوروبا الغربية. فمدة التأمين ضد البطالة في الولايات المتحدة أقصر (كثيرا ما لا تزيد على ٦ أشهر فقط وإن كانت هناك بعض التمديدات فيها خلال فترة الكساد الكبير) وبما أن التأمين الطبي عادة ما يقوم على أساس الوظيفة، فإن العاطلين من العمال في الولايات المتحدة يهددهم خطر فقدان الحق في الرعاية الطبية. ونظرا لارتفاع التكاليف الاجتماعية للبطالة في الولايات المتحدة، فإن الولايات المتحدة تركز بقدر أكبر على سياسات الاقتصاد الكلي لمواجهة التقلبات الدورية.

١٢ - وعلى الرغم من الانتعاش المتواصل، ستكون لهذة الأزمة آثار كبيرة على المدى الطويل في مستويات المعيشة في كثير من أنحاء العالم، وفي طريقي تصميم المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية وتشغيلها. وعموما، فقد قلصت الأزمة تأثير اقتصادات منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في الحوكمة العالمية، حيث إن مجموعة الـ ٢٠ حلت على سبيل المثال بالفعل محل مجموعة الـ ٧ في دور الهيئة العالمية الرئيسية لتعزيز تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، وأدخل تعديل طفيف على مقاعد مجلس صندوق النقد الدولي والحصص المخصصة للبلدان الأوروبية. وعلى الصعيد الإقليمي، أدت الأزمة إلى حدوث تغيير كبير داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

١٣ - ورغم أن الدول الأعضاء الجديدة والاقتصادات الأوروبية الناشئة شهدت في عام ٢٠٠٩ أزمة خطيرة جدا صاحبته انخفاضات كبيرة في النواتج المحلية الإجمالية، فإن تلك الأزمة كانت أبعد من أن تضاهي في شيء شدة الانحدار الاقتصادي الذي خبرته تلك الدول والاقتصادات في التسعينات خلال فترة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. وسيكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لجميعها باستثناء عدد قليل أعلى في عام ٢٠١٢ مما كان قبل الأزمة في عام ٢٠٠٨، في حين سيحتاج العديد منها إلى أكثر من ١٥ عاما لاستعادة مستويات ما قبل التحرير الاقتصادي في عام ١٩٨٩. غير أن الأزمة الأخيرة أثرت في الاتحاد الروسي، وفي العديد من اقتصادات رابطة الدول المستقلة تأثيرا أشد مما أثرت فيها أزمة العملة الروسية والديون السيادية التي اندلعت في عام ١٩٩٨.

١٤ - وتعزى شدة الأزمة في الدول الأعضاء الجديدة والاقتصادات الأوروبية الناشئة إلى عدد من نقاط الضعف الكبيرة التي تبلورت في الكثير منها. وشمل ذلك العجز الضخم في الحساب الجاري، والحجم الكبير للديون الخارجية القصيرة الأجل (أي القروض المصرفية)، وسرعة نمو حجم الائتمانات، وهو ما كان ي طرح مشكلة خاصة باعتبار أن اطلاق البنوك على التاريخ الائتماني للكثير من المقترضين كان محدودا، ووجود حصة عالية من العملة

الأجنبية التي هي قروض، وأسعار الصرف الثابتة في بعضها، وفعاعات الإسكان والأصول. وتمثل إحدى نقاط الضعف الأساسية التي غالباً ما تكون مرتبطة بالأزمة والتي لا توجد في هذه الاقتصادات، في وجود عجز كبير في الميزانية، أو مستوى عال في الديون السيادية. وكي يتسنى تعزيز الاستقرار المالي في المستقبل، يجب أن تكفل السياسة الاقتصادية الحالية عدم ظهور هذه النقاط مجدداً أثناء تقدم عملية تحقيق الانتعاش.

١٥ - وقد استفاد عدد من اقتصادات اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشكل كبير من المساعدة الخارجية التي تقدمها العديد من المنظمات المتعددة الأطراف، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والاتحاد الأوروبي. وكما هو الحال عموماً، فإن هذه المساعدة مقصورة على البلدان التي توافق على تنفيذ سياسات معينة أو تحقيق أهداف معينة. وبعد أن تلقى صندوق النقد الدولي الكثير من الانتقادات للشروط الشديدة التي وضعها أمام الاقتصادات الآسيوية خلال أزمة عام ١٩٩٨، خفف كثيراً منها خلال هذه الأزمة. غير أن سياساته عموماً ما تقتضي تشديد سياسة الاقتصاد الكلي القائمة في البلد المتلقي. والعديد من هذه البرامج، ولا سيما البرامج المتعلقة بالدول الأعضاء الجديدة، إنما صممت ومولت بالاشتراك وتمويل مشترك مع الاتحاد الأوروبي. وعموماً، يبدو أن الاتحاد الأوروبي يدفع نحو تشديد شروط صندوق النقد الدولي في هذه البرامج المشتركة. وخلال الأزمة، اضطرت ١٦ من اقتصادات المنطقة إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على بعض أشكال المساعدة، وقد شمل ذلك عدة دول من كل منطقة من المناطق دون الإقليمية من بينها ثلاثة اقتصادات متقدمة، وأربعة من الدول الأعضاء الجديدة، وسبعة في رابطة الدول المستقلة واقتصادان في جنوب شرق أوروبا.

١٦ - وكان هناك خلال أزمة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ قلق كبير لأن النظم المصرفية في العديد من الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي وجنوب شرق آسيا كانت تنطوي على مستوى عال من الملكية الأجنبية. وكان من المحتمل أن تعتمد المصارف الأم، في مسعى لاستيعاب عملياتها، إلى تخفيف تلك الاقتصادات من أموالها السائلة. غير أن شيئاً من ذلك لم يحدث، عموماً، وقد اتضح الآن أن الملكية الأجنبية كانت عموماً عامل استقرار. وهذا ما يعزى إلى حد ما إلى المساعدة التي تلقتها هذه النظم المالية من صندوق النقد الدولي والبنك الأوروبي والبنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي في إطار مبادرة فيينا. غير أن الملكية الأجنبية تطرح مخاطر محتملة ملازمة للنظم المذكورة. وهو ما حدث مرة أخرى في جنوب شرق أوروبا في أزمة الديون اليونانية (لأن للبنوك اليونانية حصة في السوق في جنوب شرق أوروبا تبلغ حوالي ٢٠ في المائة)؛ ومن ثم، فإن السؤال المطروح، هو كيف يمكن الاستفادة

إلى أقصى حد من التكامل المالي الدولي، والحال أن النظام المالي العابر للحدود لا يزال محدوداً، ولا يزال يشكل تحدياً مطروحاً أمام صانعي السياسات.

١٧ - ورغم الانكماش الاقتصادي الحاد خلال هذه الأزمة، جرى عموماً الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي في جميع أنحاء المنطقة، وإن كانت هناك مظاهرات عديدة وبعض الاضطرابات العامة في بعض الاقتصادات الأكثر تأثراً. ولذلك اختلفت الحالة كثيراً عن أزمة الثلاثينات. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى شبكات الأمان الاجتماعي المتطورة إلى حد بعيد التي تم إنشاؤها في هذه الاقتصادات، وإلى قدرة الحكومات على احتواء الانحدار الاقتصادي بالاستعانة على نحو حازم بسياسات الاقتصاد الكلي لمواجهة التقلبات الدورية.

١٨ - ورغم وجود مجموعة متنوعة من الأسباب الكامنة وراء الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة، فإن العامل المحوري هو أن السلطات المالية في الاقتصادات المتقدمة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا لم تضبط قطاعها المالية على النحو السليم. وفي أعقاب الأزمة، نفذت تغييرات تنظيمية واسعة النطاق يفترض أن تحد من احتمال حدوث أزمة مماثلة في المستقبل. غير أنه، في كثير من الحالات، كانت المقترحات الأقوى أو الأوسع نطاقاً كثيراً ما لا تنفذ خشية أثارها المحتملة في قدرة القطاع المالي للبلد على المنافسة. ولعله كان بالإمكان الحد من هذه المخاوف وإقامة قطاع مالي أكثر استقراراً لو أنه تمت مواءمة الضوابط بقدر أكبر من خلال تحسين التعاون الدولي.

١٩ - وقد أبرزت الأزمة المالية العديد من أوجه القصور في التصميم المؤسسي للاتحاد الأوروبي، ولا سيما في تصميم منطقة اليورو. فعلى المستوى الأعم، اتضح أن التنسيق الاقتصادي بين أعضائه غير كاف لإدارة الأزمات. فالسلطة المالية المركزية تؤدي دوراً رئيسياً في الحفاظ على التوازن الداخلي في الاتحاد النقدي ولكن هذه السلطة ليست موجودة في منطقة اليورو. فوجود بنك مركزي يمكنه أن يقوم بدور المقرض كمالأخيراً ربما يكون عاملاً مستقرراً في أوقات الأزمات؛ غير أن البنك المركزي الأوروبي ليس محولاً القيام بهذه المهمة. فالمنطق الكامن في تصميم منطقة اليورو هو أن الاختلالات الداخلية ستترتب أساساً على سوء إدارة الحسابات العامة، ولكن الأزمة أثبتت أن القطاع الخاص يمكن أن يخلق اختلالات كبيرة في كثير من الأحيان حتى عندما تكون المياليات الحكومية حصيفة. ثم إن منطقة اليورو لا توجد فيها، لتصحيح الاختلالات الداخلية في الحساب الجاري، آلية أخرى غير الحد من التضخم المالي في الاقتصادات التي تشكو عجزاً في ميزانيتها؛ وهذه عملية تؤدي في العادة إلى ارتفاع معدلات البطالة لفترات طويلة، ومن ثم، فهي قد تكون مكلفة جداً.

أما المسائل الأخرى من قبيل ما السبيل إلى تحقيق تكامل الأسواق المالية والحال أن النظام المالي لا يزال نظاما وطنيا في أساسه، فهي أثارت مسائل أساسية بشأن كيف صمم أو كان يتعين أن يصمم الاتحاد الأوروبي.

ثالثا - الحالة الاقتصادية الراهنة

٢٠ - يتوقع أن يتواصل في عام ٢٠١٢ الانتعاش المتوسط الذي شهدته منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، ولا يتوقع حدوث دوري كساد متتاليتين. غير أن العديد من اقتصادات المنطقة لن يستعيد حتى عام ٢٠١٢ مستويات الدخل التي بلغت أوجها قبل الأزمة (عموما في عام ٢٠٠٨). وسيكون الانتعاش الاقتصادي في المنطقة متوسط بسبب ما ستخلفه البطالة من آثار في تضيق النفقات الاستهلاكية، وحاجة الحكومات إلى سحب الحوافز المالية قبل الأوان بسبب الزيادة السريعة في معدلات الديون، ولأن النظم المالية في هذه الاقتصادات لا تزال عاجزة في جانب منها بسبب مرورها بمرحلة ضخ رؤوس أموال جديدة وسحب المساندة المالية. ففي عدة اقتصادات شهدت كسادا في قطاع الإسكان، ما زال قطاعا الإسكان والتعمير يكبحان الانتعاش. ويرجح أن يكون نمو الاقتصادات الأوروبية الناشئة أقوى من نمو الاقتصادات المتقدمة لمنطقة اللجنة، غير أن هذه الاقتصادات هي في سبيلها إلى التعافي من حالات التراجع الحاد التي تردت فيها؛ وتنطوي التوقعات المرسومة لهذه الاقتصادات على أهمية خاصة بالنسبة للتطورات الاقتصادية العالمية. وعموما، ستظل هذه المنطقة تشكو في السنوات القادمة معدلات نمو أقل كثيرا من المتوسط العالمي ومن متوسط معدلاتها في السنوات الخمس السابقة للأزمة.

٢١ - وخلال الأزمة، ارتفع معدل البطالة في معظم اقتصادات اللجنة الاقتصادية لأوروبا حتى عام ٢٠٠٩، ولكنه استقر في بداية عام ٢٠١٠؛ ففي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بلغ هذا المعدل أوجه حيث زاد قليلا عن ١٠ في المائة في حين اقترب في أكبر الاقتصادات الناشئة من هذه النسبة، ولكن ظل أقل منها بقدر طفيف. غير أن نسبة البطالة زادت عن ١٥ في المائة في إسبانيا، وإستونيا، وجورجيا، وصربيا، ولاتفيا، وعن ٣٠ في المائة في البوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وتشير التوقعات إلى أن معدلات البطالة في معظم بلدان منطقة اللجنة سيبقى لمدة ثلاثة أو أربعة أعوام أخرى أعلى كثيرا من معدلات الاتجاه المذكور. وستزداد التكلفة البشرية لهذه المستويات العالية من البطالة مع استنفاد التأمين ضد البطالة ونضوب مدخرات الأسر المعيشية.

٢٢ - ونظرا للانخفاض المستجد في الناتج المحلي الإجمالي، كان الانخفاض في العمالة أكبر مما كان متوقعا في الولايات المتحدة وأقل منه في أوروبا الغربية. وهكذا، فرغم أن الانخفاض

في الناتج المحلي الإجمالي كان في الولايات المتحدة أقل مما كان في منطقة اليورو، كان معدل البطالة في الولايات المتحدة أعلى مما كان في منطقة اليورو. ويعزى ذلك إلى حد بعيد إلى الفروق في مرونة سوق العمل بين المنطقتين دون الإقليميتين. غير أن بعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا وإيطاليا وهولندا نفذت عددا من سياسات سوق العمل الطارئة أو القصيرة المدى كان يراد بها تقليل الخسائر في الوظائف، وقد أثبت عدد منها نجاحه الكامل. فعلى سبيل المثال، شهدت ألمانيا تغييرا طفيفا في معدل البطالة حيث وصل في ربيع عام ٢٠١٠ إلى معدل مماثل لما كان عليه قبل عامين. وكانت الزيادة في معدل البطالة في الاتحاد الروسي صغيرة جدا أيضا نظرا إلى الانخفاض الكبير في الناتج المحلي الإجمالي.

٢٣ - وفي معظم بلدان أوروبا وآسيا الوسطى، تكون معدلات البطالة في حالة الشباب أقوى بمقدار الضعف أو بثلاثة أضعاف أمثالها لدى الكبار. وهذا الأمر، إنما هو انعكاس لافتقار ملتزمي العمل من الشباب إلى الخبرة العملية ولوجودهم في موقف أضعف على مواجهة الركود الاقتصادي. وترتفع معدلات البطالة بين الشباب كلما هبط مستوى التعليم لدى تاركي المدارس ممن ليس لهم أي خبرة عملية، وبخاصة من تكون فرصهم قليلة في العثور على عمل. ويفسر المستوى المتدني من التعليم إلى حد ما لماذا يرتفع معدل البطالة ارتفاعا كبيرا بين ملتزمي العمل من الشباب المنتمين لأوساط محرومة. وعلاوة على ذلك، فإن الوضع الهش للشباب في سوق العمل يعكس تزايد انعدام التطابق بين مهاراتهم والمهارات التي يريدها أرباب العمل. وقد زادت الأزمة الأخيرة من تفاقم حالة تشغيل الشباب حيث إن أرباب العمل انقطعوا فجأة عن توظيف خريجي المدارس الثانوية. ويرتفع معدل البطالة بوجه خاص في أوساط الأقليات وبعض الجماعات الإثنية، ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، يبلغ معدل البطالة في صفوف الشباب السود ٤٥,٤ في المائة. والبطالة في صفوف الشباب الأعم، إنما تهدد التماسك الاجتماعي في عدد من اقتصادات اللجنة ذات المقومات الكاملة والناشئة.

٢٤ - وقد استجابت الحكومات في أوروبا وآسيا الوسطى للأزمة الاقتصادية بأن اتخذت عدة تدابير سعيا إلى الحد من البطالة. وكانت هذه التدابير تهدف أساسا إلى الحفاظ على فرص العمل القائمة بدلا من خلق فرص عمل جديدة. غير أن بعض البلدان ركزت أيضا على توظيف الشباب بالاستعانة بمعونة التلميذ المدعومة وبرامج التدريب الداخلي، وبلاستعانة كذلك بالأجور المدعومة أو بإسعاف المبتدئين في العمل بتخفيضات اجتماعية على الضرائب. ومع ذلك، يرجح أن يستمر الارتفاع الشديد لمعدل بطالة الشباب في عدد من بلدان منطقة اللجنة لمدة السنتين أو الثلاث المقبلة.

٢٥ - وكان الانتعاش في الولايات المتحدة متوسطا تماما بسبب قطاع الإسكان الذي كان يشد إلى الورا. فقد كانت مبيعات المنازل الجديدة في مطلع العام ٢٠١١ أدنى مبيعات على الإطلاق منذ بدء العمل بالإحصاءات في عام ١٩٦٣ وأقل كثيرا من مستويات عام ٢٠١٠ المتدنية أصلا. واستمر انخفاض أسعارها الآن منذ أن بلغت أوجها في عام ٢٠٠٦ إلى أدنى مما نزلت إليه خلال فترة الكساد الكبير في فترة الثلاثينات. ويتواصل ارتفاع المخزونات نتيجة حالات إغلاق الرهون بما قيمته نحو ٦٠٠.٠٠٠ دولار شهريا. ويقدر أن آثار الشراء الناجم عن تراجع أسعار المنازل في الولايات المتحدة بنسبة ٣٠ في المائة قد خفضت نفقات المستهلكين بنحو ٢٤٠ بليون دولار سنويا.

٢٦ - ولا يزال التضخم الأساسي في كثير من الاقتصادات المتقدمة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وفي العديد من الاقتصادات الأوروبية الناشئة يقل عموما عن أهداف البنك المركزي بنقطتين مئويتين تقريبا، وهو ما يعزى إلى ضعف الاقتصاد. غير أن مؤشر أسعار المستهلكين المعلن في منطقة اليورو وفي المملكة المتحدة تجاوز في الآونة الأخيرة في وقت من الأوقات أهداف البنك المركزي. ولم تنفك تزايد مشاعر القلق من احتمال أن يتصاعد معدل التضخم نتيجة للنمو السريع للسيولة المتوافرة للبنك المركزي وارتفاع أسعار السلع العالمية. ونتيجة لذلك، بات من المرجح أن ترفع البنوك المركزية في منطقة اليورو والمملكة المتحدة أسعار الفائدة تدريجيا في النصف الثاني من عام ٢٠١١. ومن المرجح أن يبقى الصندوق الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة على الزيادات في أسعار الفائدة ريثما تظهر مؤشرات أخرى على ارتفاع السعر الأساسي أو على تأثير توقعات التضخم في مطالبات الأجور. وعموما ما تكون معدلات التضخم في الاقتصادات الأوروبية الناشئة من الأرقام الأحادية العليا، وهذه المعدلات إنما هي تمثل هذه الاقتصادات على نحو أوفى، وتعكس إلى حد ما وضعها الراهن وأسرع معدلات نموها الاقتصادي المتوقعة. وبالإضافة إلى ذلك، يرجح أن يكون لارتفاع أسعار السلع العالمية تأثير أكبر على التضخم في الاقتصادات الناشئة بما أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية معناه استئثار هذه المواد بحصة أكبر كثيرا في نفقاتها الاستهلاكية.

٢٧ - وتراجعت التجارة الحقيقية (من حيث الحجم) في جميع أنحاء منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام ٢٠٠٩ مقارنة مع مستويات عام ٢٠٠٨ جراء الأزمة الاقتصادية. فقد انخفضت صادرات أمريكا الشمالية بنسبة ١٥ في المائة، بينما انخفضت وارداتها بنسبة ١٧ في المائة، وانخفضت صادرات وواردات أوروبا على حد سواء بنسبة ١٥ في المائة وصادرات رابطة الدول المستقلة بنسبة ٥ في المائة في حين انخفضت وارداتها بنسبة ٢٦ في المائة. ورغم أن الانخفاض الحقيقي في صادرات رابطة الدول المستقلة كان طفيفا

نسبياً، فقد كان الانخفاض في قيمتها الاسمية كبير جداً نظراً لانخفاض أسعار النفط. فعلى سبيل المثال، انخفض حجم الصادرات الروسية بنسبة ٣٩ في المائة بالقيمة الدولارية في عام ٢٠٠٩. وخلال عام ٢٠١٠ انتعشت التجارة، غير أن العديد من اقتصادات اللجنة كانت حتى نهاية الربع الثالث من السنة ما زالت لم تستعد بعد مستويات ما قبل الأزمة؛ وارتفعت الصادرات الموردة من خارج الاتحاد الأوروبي بمعدلات أسرع كثيراً من معدلات نمو الصادرات الموردة من داخل الاتحاد الأوروبي بسبب الضعف الاقتصادي في تلك المنطقة.

٢٨ - وتدهورت ميزانيات وديون الاقتصادات المتقدمة تدهوراً كبيراً، وأصبحت تطرح مشكلة في بعض الحالات جراء تدابير التحفيز التقديرية، بل والتي تعزى، وهو الأهم، إلى أن عوامل الاستقرار التلقائية التي أدت إلى تراجع عائدات الضرائب وزيادات كم التدابير المقررة لدعم الدخل. وقد شعرت الحكومات في بعض الحالات أنها مضطرة لتحمل ديون قطاعاتها المالية الخاصة من أجل تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية. وأصبحت مستويات الديون السيادية مثارا للقلق الشديد، فمنذ أن انضمت أزمة الديون إلى التدهور المالي المتوقع أن يستمر لفترة طويلة جراء التطورات الديموغرافية، إلا إذا ما استجذت تغييرات كبيرة في سياسي التقاعد والضرائب. وهناك في السوق أوجه عدم يقين ملحوظة بشأن ما إذا كانت مستويات الديون السيادية في بعض أشد اقتصادات منطقة اليورو تأثراً مجرد مشكلة سيولة أو ملاءة أم أنها مشكلة أشد خطورة من ذلك.

٢٩ - وقد باتت حالة العجز في الديون/الديون السيادية في عدة اقتصادات في أطراف منطقة اليورو، بما في ذلك اليونان وأيرلندا والبرتغال وربما إسبانيا وإيطاليا وبلجيكا تمثل مشكلة مطروحة. وأصبحت أسعار الفائدة على الديون السيادية مرتفعة نسبياً، وهنا ما أثار بالتالي مخاوف بشأن ما إذا كانت البلدان المتضررة ستستطيع خدمة ديونها بالكامل. وقد استجاب الاتحاد الأوروبي لهذا الأمر بأن وضع العديد من التسهيلات لمساعدة الاقتصادات التي تواجه صعوبات في التمويل. فقد وضعت مجموعة تدابير للدعم بمبلغ ١١٠ بليون يورو قدمت لليونان. واستحدثت تسهيلات أعم متاحة لأي اقتصاد من اقتصادات منطقة اليورو (بمبلغ قيمته نحو ٧٥٠ بليون يورو) قدمت مساعدات إلى أيرلندا والبرتغال في النصف الأول من عام ٢٠١١. وستتحول هذه الخدمة المؤقتة إلى خدمة دائمة في عام ٢٠١٣، وقد سميت آلية تحقيق الاستقرار في أوروبا). وقد تم تصميم كل من هذه المساعدة وتنفيذها بمساعدة وتمويل من صندوق النقد الدولي. ويتعين على البلدان المتلقية للأموال أن تستوفي الشروط المتعلقة بمتغيرات الاقتصاد الكلي، وبصورة أعم، فقد نفذت منطقة اليورو شروط أشد صرامة من ذلك في مجال الاقتصاد الكلي للمحافظة على القدرة التنافسية في كل مقاطعات منطقة اليورو.

٣٠ - وتعتبر الاحتلالات العالمية أحد الأسباب الجذرية للأزمة الاقتصادية. فقد تجاوز العجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٠٦، ولكنه نزل إلى ٣ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٩ وبقي في حدود ٣,٤ في المائة في منتصف عام ٢٠١١. وهذا الانتعاش المتفاوت الذي جعل الاقتصادات النامية، وبخاصة الصين، تنمو في ٢٠٠٩-٢٠١١ بمعدل أسرع من معدل نمو الولايات المتحدة، هو الذي نتج عنه الأثر الحمود الذي حال دون استعادة الاحتلالات العالمية المستويات التي كانت عليها قبل الأزمة. غير أنه عندما يتحقق الانتعاش الاقتصادي العالمي بشكل كامل، فإن الأرجح أن تلك الاحتلالات ومواطن الضعف التي خلقتها، ستعود إلى المستويات غير المرغوبة التي لا قبل بتحملها، إذا لم تعالج بشكل صحيح بإجراء تسويات لسعر الصرف. وتمثل الاحتلالات أيضا مشكلة رئيسية في منطقة اليورو، حيث إن عدم القدرة على ضبط أسعار الصرف جعل من الصعب جدا إيجاد حل لهذه المشكلة.

٣١ - ومن بين مواطن الضعف الكبيرة للعديد من الاقتصادات الأوروبية الناشئة غير الغنية بالموارد قبل الأزمة، العجز الكبير في الحساب الجاري الناجم عن اعتمادها على المدخرات الأجنبية لتمويل تنميتها. وقد تقلص هذا العجز إلى حد بعيد وعلى نحو سريع ما إن اندلعت الأزمة. وقد انخفض متوسط العجز في الحساب الجاري للدول الأعضاء الجدد من ١٢ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧ إلى الصفر تقريبا في عام ٢٠٠٩. وكانت تسوية العجز في الحساب الجاري لاقتصادات دول البلطيق كبيرة بشكل استثنائي. ومن المتوقع أن يظل العجز في الحساب الجاري منخفضا إلى حد معقول في الدول الأعضاء الجدد وفي جنوب شرق أوروبا، ومن ثم، يبدو أنه سيكون بالإمكان تحمله. ذلك أن من المتوقع أن تكون تدفقات رأس المال إلى هذه المناطق قليلة جدا في المستقبل مقارنة بما كانت عليه قبل الأزمة. ونتيجة لذلك، فإن هذا الأمر سيتطلب منها أن تحدث في نماذج نموها الأساسية تغيير هيكلية ينقلها من التركيز على الاستهلاك والاستثمار الممول من الخارج إلى إنتاج صادرات مموله محليا. غير أنه، وبحلول منتصف عام ٢٠١١، بلغ العجز في الحساب الجاري للعديد من الاقتصادات الأوروبية الناشئة، بما فيها تركيا وبيلاروس، مستويات بات يمثل معها مشكلة مطروحة. وكان لدى اقتصادات بلدان رابطة الدول المستقلة الغنية بالموارد قبل نشوب الأزمة فوائض في الحساب الجاري بلغ متوسطها ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨. وقد انخفضت هذه الفوائض خلال الأزمة ولم تعد تمثل سوى ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩. ولما استعاد النمو العالمي عافيته، بدأت تلك الفوائض في الارتفاع من جديد. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ متوسط نسبتها ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٣، وهو المستوى الذي كانت عليه في عام ٢٠٠٦.

٣٢ - أما الحوالات، فهي عنصر هام جدا من عناصر الدخل القومي الإجمالي لعدد من الاقتصادات الأوروبية الناشئة. وفي عام ٢٠٠٩، أعلن رسمياً أن الحوالات بلغت نسبة تفوق ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في حالة كل من ألبانيا (٩, ١٠ في المائة)، والبوسنة والهرسك (٩, ١٠ في المائة)، ومولدوفا (١, ٢٣ في المائة) وطاجيكستان (١, ٣٥ في المائة)؛ وخلصت تقديرات أخرى تتعلق عموماً بالسنوات السابقة للأزمة إلى أن الحوالات كانت تمثل أكثر من ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من اقتصادات بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بما فيها أرمينيا، وأوزبكستان وجورجيا وقيرغيزستان وكازاخستان. وفي حالة بعض هذه الاقتصادات، يزيد حجم التدفقات المالية الناجمة عن الحوالات عن حجم تدفقات رأس المال الخاص أو المساعدة الخارجية. ففي بلدان رابطة الدول المستقلة، هاجر ٣١ مليون شخص للعمل في بلد آخر. وقد انخفضت الحوالات، وبخاصة الحوالات المرسلة من الاتحاد الروسي، بنسبة ٣٠ في المائة (أو نسبة ٣٩ في المائة عن المعتاد) خلال ذروة الأزمة، وكانت من القنوات الرئيسية التي استشرت عبرها الأزمة إلى بعض أعضاء رابطة الدول المستقلة الآخرين. فقد تقلصت الحوالات في عام ٢٠٠٩ بنسبة ٣٦ في المائة في مولدوفا، و ٢٨ في المائة في قيرغيزستان و ٣١ في المائة في طاجيكستان. وهي استعادت قليلاً من عافيتها في عام ٢٠١٠، ولكنها ظلت أقل بكثير من مستوياتها في عام ٢٠٠٨. وقد قلت أهمية الحوالات كثيراً، ولكنها لا تزال هامة بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء الجديدة.

رابعاً - التقدم المحرز صوب تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية

٣٣ - على الرغم من التقدم الكبير المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد العالمي، فإن الأزمة الاقتصادية أعاققت في بعض البلدان هذا التقدم في حالة بعض تلك الأهداف. ونتيجة لذلك، لا تزال البلدان النامية تعتمد بشدة على المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الاقتصادات لاستئناف مسارها. وتشكل اقتصادات بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا ما نسبته ٨٩,٤ في المائة من إجمالي صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى لجنة المساعدة الإنمائية، ومن ثم، سيكون من المهم جداً أن تحتفظ بقدرتها على البقاء على مستوى المساعدة أو زيادته خلال الأعوام القادمة. ولم يتسن بلوغ هدف تقديم مساعدة إنمائية رسمية بنسبة ٠,٣٤ إلى الدخل القومي الإجمالي لعام ٢٠١٠، وهي النسبة التي جرى الالتزام بها في اجتماع مجموعة الثمانية المعقود في غلينيغلز وفي مؤتمر قمة الألفية للأمم المتحدة+٥، ويُعزى ذلك إلى عدد من الأسباب يُرجح أن يكون من ضمنها الأزمة الاقتصادية. ويشكل عدم تحقيق الاتحاد الأوروبي لهدف المساعدة الإنمائية الرسمية بما نسبته ٠,٥٩ من الدخل القومي

الإجمالي أحد الأسباب الهامة في عدم تحقيق الهدف المنشود حيث قدم ما نسبته ٠,٤٨ فقط. غير أن الاتحاد الأوروبي يظل يقدم، بالرغم من هذه النسبة المستهدفة الطموحة، نسبة تفوق نسبة ما يقدمه غيره من الدول التي ليست من أعضائه (باستثناء النرويج).

٣٤ - وقد كان التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية متباينا في الاقتصادات الأوروبية الناشئة والدول الأعضاء الجدد في منطقة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا. ونظرا لحالات التدهور الاقتصادي الكبير المرتبطة بالانتقال من الاقتصادات المخططة إلى اقتصادات السوق، فقد حدثت انخفاضات كبيرة في كثير من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية خلال تسعينات القرن الماضي. وعلى الرغم من أن التقدم المحرز مؤخرا قد كان قويا، فحتى قبل الأزمة في أوائل عام ٢٠٠٨، لم تكن جميع الاقتصادات الأوروبية الناشئة تسير في طريق تحقيق جميع غايات الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ومع التراجع الشديد الناجم عن الأزمة الاقتصادية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، فقد حاد عن مساره. ويشكل تحقيق الأهداف الإنمائية أكثر المصاعب التي تواجه بلدان رابطة الدول المستقلة، ومن المرجح أن يحدث هذا بقدر أكبر في الدول الأعضاء الجدد مع وجود جنوب شرق أوروبا في منطقة وسطى بين هذه وتلك. وعلى العموم، فقد كان التقدم أكثر ضعفا فيما يتعلق بمؤشرات الصحة والبيئة.

٣٥ - وهناك الكثير من غايات الأهداف الإنمائية للألفية في اقتصادات منطقة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا التي لم تتحقق، ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى عدم تحقيقها لفئات محرومة محددة تشمل بعض المجتمعات الإثنية والمناطق الجغرافية دون الإقليمية. ولذلك، فإن التقدم المحرز في تحقيق تلك الغايات يمكن أن يستفيد بصفة خاصة من زيادة التركيز على استهداف الفئات المحرومة المحددة. ويصدق هذا القول بصفة خاصة على طائفة الروما في بعض اقتصادات الدول الأعضاء الجدد وجنوب شرق أوروبا التي زاد تفاقم محتتها النسبية من حيث تدهورت نتائجها فيما يتعلق بالعمالة ونتائج التعليم منذ انتقالها إلى اقتصادات السوق. ويتطلب إدماج أبناء هذه الفئة زيادة الدعم العام لقطاعات الإسكان، والتعليم والصحة وتحسين تنفيذ السياسات المناهضة للتمييز في مجال العمالة. ومن شأن توظيف أعداد أكبر منهم في القطاع الرسمي أن يزيد الإيرادات المتأتية من الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي، وهو ما سيحقق إمكانية الاعتماد بقدر أكبر على التمويل الذاتي في زيادة المساعدة.

٣٦ - وفي جميع أنحاء منطقة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، فإن المرأة عادة ما تقل أجورها عن نشاطها الاقتصادي عن أجور الرجل، وما يتركز نشاطها في عدد قليل من المهن، وتقل عدد ساعات عملها في الوظائف المدفوعة الأجر مما عليه الحال بالنسبة للرجل، وهي

عرضة للتوقف عن العمل، وهو ما يُعزى بقدر كبير إلى أنها هي التي تنهض بمسؤوليات الرعاية (التي تكون فيها لبعض الوقت أكثر شيوعاً). وقد كانت نسبة عمالة البالغين إلى عدد السكان (ممن تبلغ أعمارهم ٢٥ عاماً وأكثر) في عام ٢٠٠٨ في منطقة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ٥١ في المائة للنساء و ٦٩ في المائة للرجال. ويتركز أكثر من نصف النساء العاملات في بلدان الاتحاد الأوروبي، إما في مجال التعليم والصحة (٣٤ في المائة) أو في مجال تجارة الجملة والتجارة (١٧ في المائة)، في حين يتركز نصف مجموع الرجال العاملين في الصناعة (٢٢ في المائة)، وتجاري الجملة والتجزئة (١٤ في المائة) والتشييد (١٣ في المائة). وهذه التفرقة الجنسانية في سوق العمل إنما هي انعكاس القوالب النمطية في التعليم والأدوار الموزعة على المرأة والرجل. وتتسم الخيارات التعليمية بالتحيز الشديد ضد المرأة: فالنساء يشكلن أغلبية كبيرة (ثلاثة أرباع) في طلاب الدراسات العليا في دراسة المواد المتصلة بالصحة والترفيه، ولكن يشكلن أقلية (ربع) في مجالات الهندسة، والصناعة والتشييد. ولا تؤدي الفروق الجنسانية إلى انخفاض الناتج الاقتصادي على الصعيد الوطني فحسب، بل تثير قضايا تتعلق بالمساواة، إذ أنها تسهم في الحصول على دخول منخفضة (الفجوة بين أجري المرأة والرجل) وإلى بطء التقدم الوظيفي، وهو ما يترآم طوال الحياة الوظيفية ويستحيل معاشات تقاعدية أقل. ويتمثل أحد المجالات التي حقق فيها، إلى حد بعيد، التكافؤ بين الجنسين في منطقة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا في إكمال النساء للمراحل التعليمية؛ وقد بدأ عدد النساء يفوق في التعليم العالي عدد الرجال في واقع الأمر.

خامساً - التكامل الاقتصادي والتنافسية في منطقة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا

٣٧ - يشكل بناء اقتصادات أكثر دينامية وتنافسية عن طريق التقدم التكنولوجي عاملاً رئيسياً لرفع مستويات المعيشة في بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وسيطلب تحقيق هذا تحسين المستويات التعليمية للسكان. وينطوي التعليم على عنصر هام، هو المنافع العامة، ومن ثم، فهو يتطلب قدراً كبيراً من التمويل العام. والمطلوب أيضاً وضع سياسات عامة دعماً لأنشطة البحث والتطوير، نظراً لطابعها المتمثل في المنافع العامة أو في العوامل الخارجية التي تنطوي عليها؛ وقد تكون هناك حاجة إلى ضرائب أو معونات مالية من أجل زيادة أنشطة القطاع الخاص في مجال البحث والتطوير. ونظراً للتغيرات المكثفة في الهيكل الصناعي التي تتطلب التعامل مع تغير المناخ في العقود المقبلة، يتعين صياغة السياسات المتعلقة بتعزيز الابتكار ضمن إطار تكنولوجي يعترف بهذه الاعتبارات المتصلة بالمناخ والطاقة. ويبدو أن استراتيجية فرص العمل والنمو لأوروبا عام ٢٠٢٠، التي أعدها الاتحاد الأوروبي، تعالج

هذه المسائل وتتيح إطارا لاقتصادات أخرى لتنظر فيه؛ ومع ذلك، فسيكون التنفيذ هو المسألة الرئيسية، إذ أن جانبا كبيرا من أهداف استراتيجيته السابقة، المعروفة باستراتيجية لشبونة، لم يُنفذ بعد.

٣٨ - لقد سعت اقتصادات بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا سعيًا حثيثًا نحو تحسين التكامل الاقتصادي على الصعيدين العالمي والإقليمي على السواء؛ ونتيجة لذلك، فقد زادت باطراد نسب تجارتها من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقدين المنصرمين. وعلى الرغم من أن هذا الأمر قد حقق نموا كبيرا في الناتج المحلي الإجمالي، فقد أدى أيضا إلى فقدان الاستقلال الوطني في عدد من المجالات الاقتصادية لصالح قوى "العولمة" الأعم. وقد حدث التكامل العالمي في المقام الأول في إطار جولات تحرير التجارة تحت رعاية منظمة التجارة العالمية؛ ويظل إكمال مفاوضات الدوحة المتوقفة حاليا هدفا رئيسيا معلنا لاقتصادات بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا. غير أن فترات الضغوط الاقتصادية المتسمة بالارتفاع الشديد في البطالة ليست مواتية لزيادة تحرير التجارة.

٣٩ - وتضم منظمة التجارة العالمية في عضويتها ١٥٣ عضوا، أي ٩٧ في المائة من التجارة العالمية. غير أنه، وبعد سبع من اقتصادات بلدان رابطة الدول المستقلة، ما زالت لم تحصل بعد على حق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وأوزبكستان، وبيلاروس، وتركمانيستان، وطاجيكستان، وكازاخستان). وهناك ثلاثة من اقتصادات بلدان في جنوب شرق أوروبا لم تحصل أيضا على حق الانضمام إلى تلك المنظمة (البوسنة والمهرسك، والجبل الأسود، وصربيا). وقد شكل هذا الأمر عاملا بالغ الأهمية حد من إدماج تلك الاقتصادات الانتقالية السابقة في الاقتصاد العالمي. ويمثل الاتحاد الروسي أكبر الاقتصادات الناشئة في بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وهو البلد الوحيد في مجموعة العشرين الذي لا يتمتع بعضوية منظمة التجارة العالمية. وقد أبرم الاتحاد الروسي اتفاقات لمعالجة معظم المسائل الاقتصادية الفنية للعضوية، ويبدو أن انضمامه سيكون وشيكًا، في حالة ما إذا تم التوصل إلى تسوية لما تبقى من مسائل هي ذات طابع سياسي إلى حد كبير.

٤٠ - وفي داخل منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تحقق التكامل الإقليمي إلى حد كبير، وهو ما يعزى إلى إنشاء اتفاقات التجارة التفضيلية؛ فجميع اقتصادات اللجنة شريكة فيما لا يقل عن اتفاق واحد من هذه الاتفاقات. وهي تشمل: في غرب أوروبا، الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة الأوروبية؛ وفي أمريكا الشمالية، اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية؛ وفي جنوب شرق أوروبا، اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، وفي رابطة الدول المستقلة توجد عدة أطر مؤسسية؛ الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية ومنظمة

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأما في الاقتصادات الأوروبية الناشئة فإن نصف النشاط التجاري تقريبا يتم بين الشركاء في اتفاقات للتجارة التفضيلية (مقابل المتوسط العالمي الذي هو نسبته الثلث) ولكن في بعض الحالات تتسم هذه الاتفاقات أحيانا ما تنفذ على نحو سيء. وفي بعض الحالات توجد ترتيبات تفضيلية بين مختلف هذه الكتل التجارية الإقليمية مثل الترتيبات القائمة بين الاتحاد الأوروبي واتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، ولكن الاقتصادات في مختلف المناطق التفضيلية، عموما ما تحقق تكاملها بالدرجة الأولى على أساس متعدد الأطراف وغير تمييزي في إطار منظمة التجارة العالمية. فعلى سبيل المثال، لا يوجد ترتيب تفضيلي بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

٤١ - وتضم اقتصادات منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا نشاطا تجاريا مكثفا مع سائر اقتصادات المنطقة. ويذهب أكثر من ٧٨ في المائة أو أربعة أخماس صادرات اقتصادات منطقة اللجنة إلى بلد آخر من المنطقة. وظلت هذه النسبة ثابتة في الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨، وإن انخفضت انخفاضا طفيفا إلى ٧٦ في المائة في عام ٢٠٠٩، وهو ما يعزى إلى ما طرأ في التجارة من تطورات غير عادية مرتبطة بالأزمة المالية. وفي عام ٢٠٠٨، ذهب ما نسبته ٨٢ في المائة من صادرات الدول الـ ١٧ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (عدد الأعضاء البالغ ١٥ عضوا قبل عام ٢٠٠٤ بالإضافة إلى مالطة وقبرص) إلى اقتصاد آخر من اقتصادات بلدان اللجنة؛ وكانت نسبة صادرات اقتصادات اللجنة إلى المناطق الأخرى دون الإقليمية كما يلي: ٩٤ في المائة إلى الدول العشر الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي، و ٥٧ في المائة إلى أمريكا الشمالية، و ٩٤ في المائة إلى جنوب شرق أوروبا، و ٨٤ في المائة إلى رابطة الدول المستقلة، و ٧٩ في المائة إلى بقية اقتصادات منطقة اللجنة.

٤٢ - ونتيجة لهذا النمط من اتفاقات التجارة التفضيلية وأهمية المسافة الجغرافية في تحديد التجارة، فإن التجارة فيما بين المناطق دون الإقليمية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا تغلب التجارة فيما بين غيرها بين المناطق دون الإقليمية. ففي عام ٢٠٠٩، على سبيل المثال، ذهب ما نسبته ٧٢ في المائة من الصادرات الأوروبية إلى شركاء أوروبيين آخرين، وبقية ما نسبته ٤٨ في المائة من صادرات بلدان اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (أمريكا الشمالية بالإضافة على المكسيك) في بلدان منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية؛ وتمثل رابطة الدول المستقلة حالة استثنائية نوعا ما إذ بقي ما نسبته ١٩ في المائة من صادراتها في بلدان الرابطة. ويذهب ما نسبته ٧ في المائة فقط من الصادرات الأوروبية إلى أمريكا الشمالية بينما يذهب ما نسبته ١٨ في المائة من صادرات أمريكا الشمالية إلى أوروبا. ومع ذلك، يشكل كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أكبر سوق لصادرات كل منهما. والتجارة بين أمريكا الشمالية ورابطة الدول المستقلة محدودة إلى درجة كبيرة؛ وما نسبته ٥ في المائة فقط من

صادرات بلدان رابطة الدول المستقلة يذهب إلى أمريكا الشمالية بينما يذهب ما تقل نسبته عن واحد في المائة من صادرات أمريكا الشمالية إلى بلدان رابطة الدول المستقلة. وفيما يتعلق بالتجارة الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، فإن أيا منهما لا يشكل إحدى أهم عشر وجهات لصادرات الآخر. ويذهب ما نسبته ٣ في المائة فقط من صادرات أوروبا إلى بلدان رابطة الدول المستقلة، على الرغم من أن ما نسبته ٥٣ في المائة من صادرات بلدان رابطة الدول المستقلة توجه إلى أوروبا؛ ويشكل الاتحاد الأوروبي أكبر مصدر لواردات الاتحاد الروسي وأكبر وجهة لصادراته. وتشهد التجارة داخل منطقة رابطة الدول المستقلة انخفاضا في أهميتها؛ فعلى سبيل المثال، انخفضت واردات الاتحاد الروسي من بلدان رابطة الدول المستقلة بما نسبته ٢٥,٦ في المائة من وارداته في عام ٢٠٠٠ إلى ما نسبته ١٣,٧ في المائة فقط في عام ٢٠٠٨.

٤٣ - وأصطلح على تسمية البرامج التفضيلية من طرف واحد التي وضعتها الاقتصادات المتقدمة لصالح الاقتصادات النامية/التي تمر بمرحلة انتقالية، بنظام الأفضليات المعمم. وتوجد هذه البرامج في بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وكندا، والنرويج، وسويسرا، والاتحاد الروسي وتركيا. وباستثناء برنامجي الاتحاد الروسي والنرويج، فإن معظم الاقتصادات الأوروبية الناشئة تستفيد من البرامج التفضيلية من طرف واحد (بل فهي مؤهلة أيضا للاستفادة من برامج أفضل كبرنامج الاتحاد الأوروبي واتفاقاته المتعلقة بتحقيق الاستقرار والانتساب مع بلدان جنوب شرق أوروبا أو أفضلياته الذاتية للتجارة مع مولدوفا). وتقتصر الأفضليات على مجموعة محددة من السلع، وهي عموما ما تغطي ما بين ثلث ونصف المنتجات فقط. وعلى الرغم من أن هذه البرامج لا تشترط المعاملة بالمثل (أي أن تقدم إليها البلدان النامية/التي تمر بمرحلة انتقالية في المقابل تسهيلات جمركية)، فإنها كثيرا ما تنطوي على بعض المعايير التي يتعين استيفاؤها. فعلى سبيل المثال، لا تعتبر بيلاروس وتركمانستان وطاجيكستان مؤهلة للاستفادة من برامج الولايات المتحدة التفضيلية من طرف واحد، ويعود السبب في ذلك إلى شواغل تتعلق بالملكية الفكرية أو معايير العمل. وقد سحب الاتحاد الأوروبي أهلية الاستفادة من برامجه التفضيلية من طرف واحد من بيلاروسيا بسبب الخلاف حول معايير العمل.

٤٤ - وقد ارتفع عدد أعضاء منطقة اليورو إلى ١٧ عضوا بعد انضمام استونيا في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وهي تصبح بذلك خامس دولة من الدول الأعضاء الجدد التي انضمت إلى المنطقة. ولا بد للدول الأعضاء السبعة الجدد المتبقية من الانضمام إن عاجلا أو آجلا؛ ورغم أن أيا منها لا يستوفي في الوقت الحاضر الشروط اللازمة بمتطلبات الدخول. وقد ربط بعضها عمالاته باليورو لعدة سنوات ومن المرجح أن يستفيد من الانضمام إذ أن من

المرجح أن يؤدي ذلك إلى زيادة تخفيض معدلات الفائدة وإلى زيادة مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد استفادت الدول الأعضاء الجدد ذات معدلات الصرف المرنة (بولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا وهنغاريا) من قدرتها على خفض قيمة عملاتها كبديل مفيد عن مرونة الأجور خلال التراجع الاقتصادي العالمي. وفي الأجل الأطول، فليس من المرجح أن تنضم تلك البلدان إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي إلا بعد أن تكون قد رفعت مستويات إنتاجيتها وحققت سعرا اسميا تقريبا. واستفادت المملكة المتحدة، التي توجد خارج منطقة اليورو، هي أيضا إلى حد بعيد من إمكانية تخفيض قيمة عملتها مقابل اليورو.

٤٥ - وهناك حاليا خمسة بلدان مرشحة لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي، وقررت إحداها (أيسلندا) تقديم طلب لنيل العضوية في أعقاب حالة عدم الاستقرار المالي الضخم الذي ضرب اقتصادها الصغير نسبيا في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. أما البلدان المرشحة المتبقية (تركيا، والجلبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة و كرواتيا) عملية انضمامها في وقت سابق على ذلك. وفيما يتعلق ببلدان جنوب شرق أوروبا المتبقية (ألبانيا، والبوسنة والهرسك وصربيا) فهي تواصل سعيها لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي، وقد عقدت ألبانيا الآن اتفاقا لتحقيق الاستقرار والانتساب (عموما ما يشمل إعفاء التجارة في معظم المنتجات الصناعية والزراعية من الرسوم الجمركية ومن الخضوع لنظام الحصص) في حين لم تعقد البوسنة والهرسك سوى اتفاقات تجارية محدودة ومؤقتة ريثما تنتهي من إنجاز عملية عقد اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب.

٤٦ - ألغى اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى التعريفات الجمركية المفروضة على سلع البلدان المشاركة أو قلصها إلى حد كبير ولكن الإنفاق لا يلغي عمليات الرقابة الجمركية على الحدود المشتركة؛ وهو ألغى إلى حد كبير شبكة معقدة من اتفاقات ثنائية تثير الالتباس ويصعب تنفيذها. ووقع هذا الاتفاق كل من ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجلبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، وصربيا، وكرواتيا، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ويرمي الاتفاق إلى توسيع نطاق التجارة في السلع والخدمات، وتعزيز الاستثمار المباشر الأجنبي، وحماية حقوق الملكية الفكرية وفقاً للمعايير الدولية، ومواءمة قواعد المنافسة ومعونات الدولة. ويشمل أيضاً إجراءات متطورة لتسوية المنازعات. ويتمشى هذا الاتفاق مع قواعد منظمة التجارة العالمية وإجراءاتها ومع أنظمة الاتحاد الأوروبي ويوفر للأطراف المتعاقدة إطاراً من أجل الإعداد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (أصبحت جميع الدول الأعضاء المؤسسة لاتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى حالياً أعضاء في الاتحاد الأوروبي).

٤٧ - وبعد عدة محاولات غير موفقة لإنشاء اتحاد جمركي على أراضي رابطة الدول المستقلة، أنشأت ثلاثة من بلدان رابطة الدول المستقلة (الاتحاد الروسي وبيلاروس وكازاخستان) أخيراً اتحاداً من هذا القبيل من خلال وضع مدونة جمركية مشتركة في تموز/يوليه ٢٠١٠ وتعهدت أيضاً بإزالة جميع الحدود الجمركية داخل أراضيها في تموز/يوليه ٢٠١١. ومن التحديات الرئيسية المطروحة، كفاءة تحويل لجنة الاتحاد الجمركي للبلدان الثلاثة إلى آلية فعالة لتسوية المنازعات. وإضافة إلى الاتحاد الجمركي، أعلنت حكومات الاتحاد الروسي وبيلاروس وكازاخستان أنها تعتمزم تعمق التكامل الاقتصادي بإنشاء الحيز الاقتصادي المشترك في عام ٢٠١٢. واتفقت تلك البلدان كذلك مبدئياً على عدد من معايير تقنية وصحية وأخرى تتعلق بحماية النباتات ستكون مماثلة لمعايير الاتحاد الأوروبي. بما أنه سبق للاتحاد الروسي أن قام بمواءمة تلك المعايير مع معايير الاتحاد الأوروبي.

٤٨ - ولأقصادات رابطة الدول المستقلة هياكل إنتاج وتصدير تتركز بشكل مفرط في قطاع المنتجات المتصلة بالطاقة. ففي عام ٢٠٠٩ على سبيل المثال، شكلت منتجات الوقود (التنقيح الثالث للتصنيف الموحد للتجارة الدولية) ٩٣ في المائة من صادرات أذربيجان، و ٧٠ في المائة من صادرات كازاخستان، و ٦٧ في المائة من صادرات الاتحاد الروسي. ورغم ما حققه إنتاج تلك المنتجات وتصديرها للإيرادات الكبيرة لفائدة أهداف إنمائية حكومية، منها هدف تطوير مشاريع الهياكل الأساسية، فإن قطاعات السلع الأساسية المذكورة عموماً ما لا توفر عدداً كبيراً من الوظائف الجزئية الأجر وما يكون الفوائد التي تنتقل منها إلى القطاعات الأخرى محدودة. ومن الأهداف المتعلقة بالسياسة العامة لمعظم تلك الأقصادات، تنوع أنشطتها لتشمل القيمة المضافة العالية للتصنيع والخدمات رغم قلة التقدم المحرز حتى الآن.

٤٩ - ويتعين أن يكون النمو في العديد من أقصادات اللجنة الاقتصادية لأوروبا أكثر اعتماداً على التصدير في المستقبل؛ ومن ثم تقوم الحاجة إلى اتخاذ مبادرات سياسية نستطيع تيسير تكييفه على ذلك النحو. وتشمل هذه المبادرات زيادة تحرير التجارة (إلى جانب فتح باب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لغير الأعضاء)، وإدخال التحسينات على البنى التحتية والتعليم ومستويات المهارات، وتعزيز الابتكارات المحلية، وتبسيط إجراءات عبور الحدود، وحوسبة، وتبسيط المستندات والإجراءات الجمركية ومواءمتها، وتحسين المناخ الاستثماري. وفي منطقة اللجنة الاقتصادية الأوروبية، يمكن زيادة الاستثمارات الأجنبية التي قد تأتي بخبرات إدارية وتكنولوجية من خلال تعزيز حقوق الملكية الفكرية. وفي بعض أقصادات اللجنة التي تعاني من عجز كبير في الحسابات الجارية، ارتفعت تكلفة العمل المودع في كل واحدة من المنتجات على نحو سريع جداً خلال فترة الازدهار السابقة للأزمة ويتعين

الآن إجراء التسويات؛ وهو ما يُمكن أن يتم عن طريق خفض قيمة العملة، حيثما كان ذلك ممكناً، أو تقلص أو زيادة نمو الإنتاجية.

٥٠ - ولا يزال التكامل الاقتصادي بين البلدان المشمولة بالبرنامج الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى محدوداً بسبب عدد من العوامل المؤسسية والاقتصادية. وعلى الرغم من وجود عدد من المبادرات الإقليمية الواسعة النطاق، بما فيها تلك التي تشرف عليها رابطة الدول المستقلة والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، ومنظمة التعاون الاقتصادي، فإن الاتفاقات التجارية في المنطقة ثنائية ومتمايزة ومتداخلة عموماً. وقد أحدث ذلك ما يعرف بآثر "زبدية المعكرونة" حيث تكون قواعد السياسات التجارية متشابكة وشديدة التعقيد ومتضاربة وملتبسة في أغلب الأحيان، فيتعذر تنفيذها. وتسعى الاتفاقات الإقليمية إلى جمع أضلاع مشهد تجاري متنوع تختلف منه مستويات تحرير التجارة في كل ضلع، من نظام شديد التحرر في قيرغيزستان إلى نظام متحرر إلى حد ما في أذربيجان وكازاخستان وطاجيكستان إلى نظام تقييدي على نحو مطلق في أوزبكستان. ومما يحد كذلك من الفرص التجارية عدم كفاية قدرات تمويل التجارة. وفضلاً عن ذلك، تركزت البنى التحتية المادية التي وضعت قبل عام ١٩٩٠ في هيكل محوري شكلت فيه معظم بلدان البرنامج الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى أطرافاً متصلة بالمحور ولكنها غير متصلة في ما بينها. والعمل جارٍ تدريجياً في وضع مشاريع لإقامة صلات بين تلك "الأطراف" السابقة ولكن لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به، ويشكل الافتقار إلى بنى تحتية مادية ملائمة عقبة إضافية تعترض سبيل التجارة في ما بين بلدان المنطقة.

٥١ - وبفعل العوامل المذكورة أعلاه، لا تزال التجارة في ما بين بلدان المنطقة محدودة، وتمثل أقل من ١٠ في المائة من التجارة الإجمالية للبلدان المشمولة بالبرنامج الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى. وعلاوة على ذلك، لا تزال الشركات المملوكة للدولة تولد الجزء الأكبر من هذه التجارة، غالباً بموجب اتفاقات حكومية دولية تشمل مجموعة مختارة من السلع الإنتاجية وموارد الطاقة. وأسفر ذلك عن وضع استبعدت فيه إلى حد كبير المنتجات التي تأتي في مقدمة صادرات بلدان البرنامج الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى إلى سائر العالم من التدفقات التجارية في ما بين بلدان المنطقة. وفي الوقت نفسه، لا تزال الصادرات تتركز جغرافياً في مجموعة ضيقة من البلدان، لا سيما الاتحاد الروسي وألمانيا وإيطاليا والصين وفرنسا والولايات المتحدة، التي تمثل مجتمعة ٦٢ في المائة من إجمالي صادرات السلع البلدان المشمولة بالبرنامج الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى.

٥٢ - ولقلب الاتجاهات، اعتمدت البلدان المشمولة بالبرنامج الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى في عام ٢٠١٠ إطاراً مشتركاً لتعزيز التجارة في ما بين بلدان المنطقة. ويسعى هذا الإطار إلى إرساء أوجه تآزر حيوية بين السياسات التجارية الوطنية والإقليمية، بالإضافة إلى زيادة إشراك البلدان المشمولة بالبرنامج المذكور في الاقتصاد العالمي ومبادرة المعونة لصالح التجارة التي تقودها منظمة التجارة العالمية. ذلك أنه في ما عدا أفغانستان، استبعدت البلدان المشمولة بالبرنامج (وجميعها أعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا) حتى الآن إلى حد كبير من مبادرة المعونة لصالح التجارة لمنظمة التجارة العالمية. وللنهوض بأعمال متابعة رصد مبادرات تنمية التجارة ودعمها على النحو الملائم، أنشئ مجلس إقليمي لتنفيذ ورصد المعونة لصالح التجارة تابع للبرنامج الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى. وسيجمع هذا المجلس الذي يعمل عن كثب مع الفريق العامل المشاريعي المعني بالتجارة والتابع للبرنامج الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى، البلدان المستفيدة والجهات المانحة المتعددة والثنائية الأطراف ووكالات الأمم المتحدة التي تعنى بمسائل التجارة، لكفالة أن يدعم على نحو كاف المشاريع والتمويلات جميع من تحدد البلدان المشمولة بالبرنامج الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى أولويات إقليمية لتنمية التجارة.

٥٣ - وترتفع تكاليف النقل في بلدان رابطة الدول المستقلة بشكل خاص لأنها بلدان لا يسعها موقعها الجغرافي، فهي إما بلدان غير ساحلية، بعيدة عن الطرق التجارية الرئيسية، أو ذات أنشطة اقتصادية قليلة الكثافة (كما في آسيا الوسطى). فضلاً عن ذلك، فهي تفتقر إلى البنية التحتية الحديثة ولديها أسواق نقل مجزأة تعيق تحقيق وفورات الحجم. وعموماً، يبدو أن هناك "حدوداً افتراضية" تفصل أوروبا الوسطى عن بلدان رابطة الدول المستقلة تأخذ بعدها مدة عمليات النقل وتكاليفها للكيلومتر الواحد في الارتفاع كلما اتجه المرء شرقاً. ويبلغ متوسط سرعة النقل بالسكك الحديدية (الذي يمثل ٩٠ في المائة من نقل البضائع بلدان رابطة الدول المستقلة) ٦٠ كلم في الساعة في الاتحاد الأوروبي مقابل ٤٥ كلم في الساعة في رابطة الدول المستقلة، مع تفاوت أكبر بالنسبة إلى النقل بالشاحنات (٧٠ كلم في الساعة في الاتحاد الأوروبي مقابل ٣٧,٥ كلم في الساعة فقط في رابطة الدول المستقلة). وتشكل البنية المؤسسية الحالية لشبكة النقل في آسيا الوسطى مصدراً هاماً لزيادة تكاليف النقل؛ ويشمل ذلك بنية الملكية وكذلك سياسات التسعير. ويشير الانخفاض النسبي لمستويات إنتاجية عمال السكك الحديدية إلى أن هناك مجالاً كبيراً لإدخال التحسينات في عدد من بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٥٤ - ويمثل تحسين البنية التحتية للنقل شرطاً ضرورياً ولكنه ليس كافياً لكي تحيي الاقتصادات الأوروبية الناشئة المزيد من الأرباح من التجارة. ومن المهم كذلك تحسين

التجارة وتيسير النقل داخل الكيانات الإقليمية، وعلى حدودها الخارجية. وتؤدي منظمة التجارة العالمية دوراً رئيسياً في تيسير التجارة الدولية في السلع والخدمات وتكمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا ذلك بقيامها بإدارة ٥٧ صكاً من صكوك الأمم المتحدة لتيسير النقل الدولي والحد من الحواجز على التجارة. ويساعد تنفيذ عدد من تلك الصكوك على النحو السليم في الحد من التكاليف التجارية المرتفعة حالياً في رابطة الدول المستقلة.

٥٥ - فالتجارة في العديد من بلدان رابطة الدول المستقلة إنما تعوقها التكاليف الإدارية المرهقة؛ ويشمل ذلك العدد الكبير من المستندات اللازمة للتصدير والاستيراد. ومعظم بلدان أوروبا الغربية حوالي ما من ٣ إلى ٥ مستندات لاستيراد شحنة عادية من السلع أو تصديرها. وتطلب أذربيجان تقديم ١٤ مستندا للاستيراد، فيما تشترط كازاخستان ١٠ مستندات. ويصنف تقرير البنك الدولي عن ممارسة الأعمال التجارية البلدان من حيث سهولة ممارسة التجارة فيها على أساس الوقت والجهد المنفق (عدد المستندات على سبيل المثال، الخ). لإتمام معاملات التخليص الجمركي. وفي تقريرها لعام ٢٠٠٩، ورد أن أربعة بلدان (أذربيجان وأوزبكستان وطاجيكستان وكازاخستان) من أصل أصعب ١٠ بلدان في مجال إتمام معاملات التخليص الجمركي هي بلدان من رابطة الدول المستقلة. ثم إن الفروق في المعايير التقنية هي أيضاً بمثابة حواجز تقنية أمام التجارة؛ وسوف يسهم وضع معايير مشتركة أو القبول بمبدأ الاعتراف المتبادل بمعايير الآخرين في تحسين فرص التصدير وخفض تكاليف الواردات. وغالباً ما يعزى الفشل في إحراز تقدم إلى مجموعات المصالح الخاصة، وسوء الإدارة، وتفشي الفساد، أو ما يعزى ببساطة إلى عدم تركيز الحكومات الوطنية اهتمامها على هذه المسائل. غير أن عدداً من الحكومات في أوروبا وآسيا الوسطى تمكن في السنوات الأخيرة من تقليص الوقت الذي تستغرقه التجارة وتكلفتها عبر الحدود إلى حد كبير بفضل الإصلاحات التي أسهمت في تحسين الإجراءات الجمركية. وتشمل هذه البلدان عدداً من البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (إسبانيا، والبرتغال، وسلوفاكيا، ولاتفيا، وليتوانيا)، وبلدان جنوب شرق أوروبا (ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وكرواتيا) وبلدان رابطة الدول المستقلة (أذربيجان، وأرمينيا، وأوكرانيا، وبيلاروس، وجورجيا، وقيرغيزستان، وكازاخستان).